وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 16 Oct, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

احتمالات تعطل إمدادات الشرق الأوسط قد تدفع أسعار النفط للارتفاع

الرياض

رفع بنك سيتي للأبحاث توقعاته لأسعار النفط لهذا الربع والربع القادم، مشيراً إلى احتمالات متزايدة للسوق للخوف من خسائر الإمدادات أو إدراكها خلال هذه الأشهر بسبب الصراع المتنامي في الشرق الأوسط.

ورفع البنك توقعاته للربع الرابع من عام 2024 والربع الأول من عام 2025 إلى 120 دولارًا للبرميل من 80 دولارًا للبرميل. ومع ذلك، أضاف سيتي "نحافظ على توقعاتنا الأساسية لسعر برنت عند 74 دولارًا للبرميل في الربع الرابع من عام 2024 و65 دولارًا للبرميل خلال الربع الأول من عام 2025، وذلك بسبب ضعف أساسيات سوق النفط الأساسية".

وقال أيضًا إنه يحتفظ بسيناريو الهبوط، والذي يتضمن زيادة إنتاج أوبك + بدءًا من ديسمبر، وانخفاض مخاطر إمدادات النفط عند احتمال إرشادي بنسبة 20٪ للربع الرابع من عام 2024 عند 60 دولارًا للبرميل والربع الأول من عام 2025 عند 55 دولارًا للبرميل.

وقال البنك إنه بعد مراجعة الأحداث الجيوسياسية الرئيسية منذ الخمسينيات، كان الاستنتاج الرئيسي هو أن الأحداث التاريخية التي قد تؤثر على إمدادات النفط أو تؤثر عليها بالفعل لا تميل إلى الاستمرار لأكثر من بضعة أرباع على الأكثر.وفي رأي مناقض، وبينما يستعد زعماء العالم للاجتماع في أذربيجان في الحادي عشر من نوفمبر، لحضور قمة المناخ "كوب 29"، التي تنظمها مرة أخرى دولة كبيرة منتجة للنفط، في تحول مفاجئ، تشهد أسعار النفط انخفاضًا حادًا حتى مع احتدام الاضطرابات في الشرق الأوسط.

وعادةً ما تثير الصراعات في هذه المنطقة الحرجة المنتجة للنفط مخاوف من انقطاع الإمدادات، وهو ما من شأنه عادة أن يدفع الأسعار إلى الارتفاع. ومع ذلك، فإن مزيجًا من ضعف الطلب من الصين، والمناورات الجيوسياسية، والظروف الاقتصادية الأوسع نطاقًا يؤدي إلى هذا الاتجاه غير المتوقع.

إن المساهم الأكثر أهمية في الانخفاض الحالي في أسعار النفط هو ضعف الطلب من الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، علاوة على ذلك، خفضت أوبك مؤخرًا توقعاتها لنمو استهلاك الصين من النفط الخام لعام 2024، وخفضت تقديراتها من 650 ألف برميل يوميًا إلى 580 ألف برميل يوميًا. ويؤكد هذا التعديل الصارخ على حقيقة مقلقة: انخفضت واردات الصين من النفط الخام خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 بنحو 3٪ على أساس سنوي، بمتوسط حوالي 10.99 مليون برميل يوميًا.وهناك عدة عوامل تدفع هذا الانخفاض. وكانت الصين تتعامل مع تباطؤ التعافي الاقتصادي في أعقاب جائحة كوفيد 19. وقد فشلت المبادرات الحكومية الرامية إلى تحفيز النمو، مثل تدابير التحفيز النقدي وزيادة الاقتراض، إلى حد كبير في إحداث التأثيرات المرجوة. ويؤكد محللون مثل تاماس فارغا من شركة الوساطة النفطية بي في إم أن هذه الجهود كانت غامضة وتفتقر إلى خطط عمل ملموسة، مما أدى إلى انعدام الثقة الشامل بين المستثمرين والمستهلكين على حد سواء.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

استثمارات أكثر أمانًا

ولهذا التحول آثار كبيرة، فمع تزايد عدم اليقين الاقتصادي، يفر رأس المال من البر الرئيسي للصين بحثًا عن استثمارات أكثر أمانًا، وخاصة في أسواق أكثر استقرارًا مثل الولايات المتحدة، ويشير انتقال تدفقات رأس المال إلى اتجاه أوسع، حيث يعطي المستثمرون الأولوية للاستقرار على العائدات المرتفعة المحتملة في بيئة غير متوقعة. بالإضافة إلى ذلك، فقدت الصين الثقة من السوق، جزئيًا بسبب انحيازها إلى غزو الرئيس بوتن الأحادي الجانب لأوكرانيا، وفي حين قد يتوقع المرء أن الصراعات الجارية في الشرق الأوسط من شأنها أن تتسبب في ارتفاع أسعار النفط بسبب المخاوف من انقطاع الإمدادات، فإن الوضع الجيوسياسي يقدم حاليًا رواية مستقرة إلى حد ما.

وكانت الولايات المتحدة تحث إسرائيل بنشاط على تخفيف ردود أفعالها العسكرية لتجنب صراع أوسع نطاقًا. وأعرب الرئيس بايدن علنًا عن مخاوفه بشأن الهجوم الإسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية وإمكانية تصعيد التوترات التي قد تعطل إمدادات النفط. من جانبه، امتنعت إيران عن التهديد بإغلاق مضيق هرمز، المعترف به على نطاق واسع باعتباره نقطة اختناق حيوية لنقل النفط. وفي عام 2022، مر حوالي 21 مليون برميل من النفط يوميًا عبر هذا المضيق، وهو ما يمثل 21٪ من إمدادات الخام العالمية بحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويشير هذا الانخراط الدبلوماسي إلى تفضيل الاحتواء بدلاً من التصعيد، مما يوفر درجة من الطمأنينة للأسواق. تُظهر جهود الحكومة الأمريكية لإدارة هذه التوترات التزامًا بالحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وبالتالي تقليل المخاوف الفورية من نقص الإمدادات التي تدفع أسعار النفط عادة إلى الارتفاع أثناء الصراعات.

ويعكس انخفاض أسعار النفط أيضًا الظروف الاقتصادية الأوسع التي تؤثر على الطلب العالمي، على مدى السنوات القليلة الماضية، أدت معدلات التضخم المتزايدة، وارتفاع أسعار الفائدة، وعدم اليقين الاقتصادي العام إلى تقليص الطلب الاستهلاكي والصناعي على النفط. وتكافح البلدان في جميع أنحاء العالم مع هذه التحديات الاقتصادية، التي تحد من توقعات النمو وتؤثر على أنماط استهلاك الطاقة.

واعتبارًا من منتصف أكتوبر، خفضت أوبك توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2024، مما يمثل المراجعة الهبوطية الثالثة على التوالي لمجموعة المنتجين. يشير هذا التقييم الجاري إلى توقع مستمر لضعف الطلب، مدفوعًا جزئيًا بالنشاط الاقتصادي البطيء في الاقتصادات الكبرى.

على سبيل المثال، تشهد قطاعات التصنيع في بلدان مختلفة تباطؤًا، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط مع تقليص الصناعات للإنتاج. هذا الاتجاه، جنبًا إلى جنب مع تردد المستهلك في الإنفاق بسبب ارتفاع التكاليف، يخلق عاصفة مثالية لانخفاض الطلب على النفط.بينما نتطلع إلى المستقبل، من المرجح أن يعتمد مسار أسعار النفط على التفاعل بين التوتر الاقتصادي والجيوسياسي. وتظل توقعات الطلب من الصين غير مؤكدة، وأي تدهور آخر في الظروف الاقتصادية قد يؤدي إلى تفاقم انخفاض أسعار النفط. وعلى العكس من ذلك، فإن أي تصعيد في التوترات الجيوسياسية قد يؤدي إلى ارتفاع مفاجئ لأسعار النفط، إذا أصبحت اضطرابات العرض تهديدًا ملموسًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي حين تؤدي الاضطرابات في الشرق الأوسط تقليديًا إلى ارتفاعات حادة في أسعار النفط، فإن الانخفاض الحالي يمكن أن يُعزى إلى التقاء الطلب الضعيف من الصين، والمناورات الجيوسياسية الاستراتيجية، وإعادة التكيف الاقتصادي الشامل. ومع استمرار السوق العالمية في التكيف، سيحتاج صناع القرار إلى مراقبة هذه الديناميكيات عن كثب والاستعداد لمزيد من عدم القدرة على التنبؤ في سوق النفط.

من جهتها، تتوقع وكالة الطاقة الدولية فائضًا نفطيًا وشيكًا وتطمئن بشأن مخاطر الإمدادات الإيرانية. وقالت وكالة الطاقة الدولية يوم الثلاثاء إن سوق النفط العالمية تتجه نحو فائض كبير في العام الجديد، حيث طمأنت الأسواق بأن الوكالة مستعدة للتحرك إذا لزم الأمر لتغطية أي تعطل للإمدادات من إيران.

لكن وكالة الطاقة الدولية، التي تدير مخزونات النفط الطارئة للدول الصناعية، قالت إن المخزونات العامة تجاوزت 1.2 مليار برميل وأن الطاقة الاحتياطية في أوبك +، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء مثل روسيا، بلغت مستويات تاريخية مرتفعة، وقالت الوكالة في تقرير شهري يوم الثلاثاء: "مع تطور تطورات العرض، فإن وكالة الطاقة الدولية مستعدة للتحرك إذا لزم الأمر". "في الوقت الحالي، يستمر العرض في التدفق، وفي غياب أي تعطل كبير، تواجه السوق فائضًا كبيرًا في العام الجديد".

وانخفض النفط بأكثر من 3 دولارات للبرميل نحو 74 دولارًا يوم الثلاثاء، تحت ضغط من توقعات الطلب الأضعف وبعد تقرير إعلامي قال إن إسرائيل مستعدة لعدم ضرب أهداف نفطية إيرانية.

كما خفضت وكالة الطاقة الدولية في التقرير توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لهذا العام، مشيرة إلى ضعف في الصين، بعد يوم من خفض أوبك لتوقعاتها للطلب. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بمقدار 860 ألف برميل يوميا هذا العام، بانخفاض 40 ألف برميل يوميا عن التوقعات السابقة. وبالنسبة للعام المقبل، تتوقع الوكالة توسعا بمقدار مليون برميل يوميا، أي حوالي 50 ألف برميل يوميا أعلى من المتوقع في الشهر الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يتراجع مع ضعف الطلب وتراجع مخاوف تعطل الإمدادات الإيرانية

الرياض

تراجعت أسعار النفط بما يصل إلى 3 دولارات إلى أدنى مستوى لها في أسبوعين تقريبًا خلال التعاملات الآسيوية، أمس الثلاثاء، على خلفية ضعف توقعات الطلب.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 2.81 دولار، أو 3.6 %، إلى 74.65 دولاراً للبرميل، بعد أن هبطت في وقت سابق إلى 74.26 دولاراً، وهو أدنى مستوى لها منذ 2 أكتوبر.

وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.72 دولار، أو 3.7 %، إلى 71.11 دولاراً للبرميل. وانخفض العقد إلى 70.75 دولاراً، وهو أدنى مستوى له منذ 3 أكتوبر.

واستقر كلا الخامين القياسيين على انخفاض بنحو 2 % يوم الاثنين. وانخفضت أسعار النفط الخام بنحو 5 دولارات حتى الآن هذا الأسبوع، لتمحو تقريبًا المكاسب التراكمية التي تحققت في الجلسات السبع حتى يوم الجمعة الماضي عندما كان المستثمرون قلقين بشأن مخاطر العرض حيث تخطط إسرائيل للرد على هجوم صاروخي من إيران.

وأبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الولايات المتحدة أن إسرائيل مستعدة لضرب أهداف عسكرية إيرانية وليس نووية أو نفطية، حسبما ذكرت صحيفة واشنطن بوست في وقت متأخر من يوم الاثنين.

وقالت بريانكا ساشديفا، كبيرة المحللين في السوق في فيليب نوفا، "إن ضعف الطلب أدى إلى سحب المتداولين لـ"علاوة الحرب" من الأسعار". ومع ذلك، لا تزال الجغرافيا السياسية تدعم النفط عند هذا المستوى. وبدون الجغرافيا السياسية في المعادلة، كان النفط ليهبط أكثر، ربما حتى أقل من 70 دولارًا للبرميل وسط رواية ضعف الطلب الحالية".

وخفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) يوم الاثنين توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2024، حيث تمثل الصين الجزء الأكبر من التخفيض. ومن المتوقع الآن أن ينمو الطلب الصيني بنحو 580 ألف برميل يوميا هذا العام، انخفاضا من 650 ألف برميل يوميا.

كما خفضت أوبك توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط للعام المقبل إلى 1.64 مليون برميل يوميا من 1.74 مليون برميل يوميا. وأظهرت بيانات الجمارك الصينية أن واردات النفط في سبتمبر انخفضت عن العام السابق، حيث قيدت المصانع المشتريات بسبب ضعف الطلب المحلي على الوقود وتضييق هوامش التصدير.

وقالت المحللة المستقلة للسوق تينا تينج إنه في حين تظل توقعات الطلب ضعيفة بسبب الإنتاج الأميركي المرتفع على نحو قياسي والطلب الصيني الضعيف، فإن "النفط تراجع عن الارتفاع الناجم عن التوترات في الشرق الأوسط لأن رد فعل السوق ربما كان مبالغا فيه".

وخفضت وكالة الطاقة الدولية يوم الثلاثاء توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لهذا العام مستشهدة بضعف في الصين وقالت إن السوق تتجه صوب فائض كبير في عام 2025 في غياب تعطل كبير للإمدادات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتتوقع الوكالة التي تتخذ من باريس مقرا لها الآن أن ينمو الطلب الصيني بنحو 150 ألف برميل يومياً فقط في عام 2024، بعد أن انخفض الاستهلاك بنحو 500 ألف برميل يوميا في أغسطس مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، وهو الشهر الرابع على التوالي من الانخفاضات. وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقرير شهري "يستمر الطلب الصيني على النفط في الانخفاض عن التوقعات وهو العامل الرئيسي الذي يعوق النمو الإجمالي".
وهبطت أسعار الخام بنحو 3 % يوم الاثنين بعد أن سجلت الصين، أكبر مستورد للنفط، خامس انخفاض شهري على التوالي في واردات النفط، مما أثار مخاوف من ضعف الطلب. وتفاقمت هذه المخاوف بسبب خفض منظمة البلدان المصدرة للبترول توقعاتها للطلب على النفط للشهر الثالث على التوالي.وكانت المخاوف من تباطؤ الطلب على النفط تشكل ثقلًا كبيرًا على الأسعار، خاصة بعد إشارات مخيبة للآمال إلى حد ما من الصين، أكبر مستورد للنفط. وحددت وزارة المالية الصينية خلال عطلة نهاية الأسبوع مجموعة من التدابير المالية لدعم الاقتصاد.

لكن التجار شعروا بخيبة أمل بسبب الافتقار إلى الوضوح بشأن توقيت وحجم التدابير، فضلاً عن الافتقار إلى تدابير واضحة تهدف إلى دعم الاستهلاك الخاص. وأظهرت البيانات يوم الاثنين أيضًا أن واردات الصين من النفط انخفضت للمرة الخامسة على التوالي، مما يشير إلى أن الظروف الاقتصادية الضعيفة كانت تضعف شهية الصين للخام.

وتفاقمت المخاوف من تباطؤ الطلب بسبب خفض أوبك لتوقعاتها للطلب العالمي على النفط لعامي 2024 و2025 للشهر الثالث على التوالي. وتتوقع أوبك نمو الطلب على النفط في عام 2024 بمقدار 1.93 مليون برميل يوميًا، بانخفاض عن التوقعات السابقة بنمو 2.03 مليون برميل يوميًا. واستشهدت أوبك بالصين كمحفز رئيسي لخفض التصنيف.

وقالت شركة النفط الفرنسية الكبرى توتال إنرجيز، يوم الثلاثاء، إنها تتوقع انخفاض نتائجها في الربع الثالث بشكل حاد بسبب انخفاض بنسبة 65 ٪ في هوامش التكرير في أوروبا وأماكن أخرى، وسط انخفاض أسعار النفط العالمية الأسعار.

وانخفضت أسهم الشركة بأكثر من 3 % في التعاملات المبكرة. وبلغ مؤشر هامش التكرير الأوروبي لشركة توتال إنرجيز 15.4 دولاراً/طن في الربع الثالث من العام، بانخفاض من 44.9 دولاراً/طن في الربع السابق.

ومن المقرر أن يؤثر انخفاض هوامش التكرير في الأشهر الأخيرة، نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وبدء تشغيل مصافي جديدة، على أرباح الربع الثالث لأكبر شركات الطاقة في العالم. وأصدرت بي بي وشل وإكسون موبيل هذا الشهر تحذيرات مماثلة، حيث انخفضت أسعار النفط بنسبة 17 % في الربع الثالث -وهو أكبر انخفاض ربع سنوي في عام- بسبب المخاوف بشأن توقعات الطلب العالمي على النفط.

ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي إنتاج الهيدروكربون ربع السنوي لشركة توتال 2.4 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميًا عند الطرف الأدنى من التوجيهات الواردة في نتائج الربع الثاني. واستشهدت الشركة بالاضطرابات المتعلقة بالأمن في ليبيا، حيث تسبب نزاع بين الحكومات المتنافسة في إغلاق حقول النفط، وانقطاع في أغسطس في مصنع الإكثيس للغاز الطبيعي المسال الأسترالي، والذي تمتلك فيه توتال حصة 30 ٪، مما ترك الموقع يعمل بنصف طاقته حتى أكتوبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتم تعويض خسارة الإنتاج هذه جزئيًا من خلال زيادة تطوير حقل نفط في البرازيل الذي يبلغ 180 ألف برميل يوميًا، حيث تمتلك توتال حصة 19.3 ٪.
وكان متوسط سعر الغاز الطبيعي المسال لشركة توتال للربع 9.91 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية - بعد أن كان موجهًا حول 10 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في نتائج الربع الثاني - مع توقع أن تكون نتائج الغاز الطبيعي المسال المتكاملة أعلى من مليار دولار، مقابل 1.3 مليار دولار قبل عام، بسبب انخفاض تقلبات السوق والإنتاج. ومن المتوقع أن تكون نتائج قسم الطاقة المتكاملة متوافقة بشكل عام مع الربع الثاني. وستصدر الشركة نتائج الربع الثالث في 31 أكتوبر.
وخفضت أوبك تقديراتها لنمو الطلب على النفط الخام في الصين في عام 2024 للشهر الثالث على التوالي في أكتوبر، لكن مجموعة المنتجين لا تزال متفائلة للغاية بالنظر إلى حقيقة انخفاض الواردات. وقال أحدث تقرير شهري لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إن الطلب على النفط الخام في الصين سيتوسع بمقدار 580 ألف برميل يوميًا في عام 2024.

هذا التقدير أقل من توقعات زيادة 650 ألف برميل يوميًا في سبتمبر، كما أنه أقل بمقدار 180 ألف برميل يوميًا عن ارتفاع 760 ألف برميل يوميًا الذي توقعته أوبك في يوليو لأكبر مستورد للنفط في العالم.

وبينما تقترب أوبك من الواقع، فإن توقعاتها للطلب غير متوافقة بشكل كبير مع انخفاض واردات الصين. وأظهرت بيانات الجمارك الرسمية الصادرة يوم الاثنين وصول الخام الصيني إلى 11.07 مليون برميل يوميًا في سبتمبر، بانخفاض 0.6٪ عن نفس الشهر في عام 2023 والشهر الخامس على التوالي الذي انخفضت فيه الواردات عن العام السابق.

وبالنسبة للأرباع الثلاثة الأولى من عام 2024، بلغت واردات الصين من النفط الخام 10.99 مليون برميل يوميًا، بانخفاض 2.8 ٪ عن 11.34 مليون برميل يوميًا في نفس الفترة من عام 2023. وانخفضت الواردات بمقدار 350 ألف برميل يوميًا في الأشهر التسعة الأولى من عام.

وارتفع إنتاج النفط المحلي في الصين حتى الآن في عام 2024، حيث بلغ الإنتاج في الأشهر الثمانية الأولى 4.29 مليون برميل يوميًا، وهو ما يزيد بمقدار 70 ألف برميل يوميًا عن نفس الفترة من عام 2023. لكن الزيادة في الناتج المحلي لا تزال أقل بكثير من انخفاض واردات النفط الخام. ولا تكشف الصين عن حجم النفط الخام الذي تحتفظ به في المخزونات التجارية والاستراتيجية، ولكن من المؤكد أنها كانت تضيف إليه حتى الآن في عام 2024، بدلاً من السحب منه. ويمكن إجراء تقدير لحجم النفط الخام المتاح للتخزين من خلال طرح كمية النفط الخام المعالجة من إجمالي النفط المتاح من الواردات والإنتاج المحلي. على هذا الأساس، بلغ فائض النفط في الصين خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 1.11 مليون برميل يوميًا، وهو ما يزيد بنحو 300 ألف برميل يوميًا عن نفس الفترة في عام 2023. وبشكل عام، فإن الصورة التي تظهر من قطاع النفط في الصين هي نمو متواضع في الناتج المحلي، ولكن هذا لا يكفي على الإطلاق لتعويض الانخفاض في واردات النفط الخام. والسؤال المطروح على أوبك وسوق النفط الأوسع هو ما إذا كانت واردات الصين من المرجح أن تتسارع في الربع الرابع. ومن المرجح أن تكمن الإجابة إلى حد كبير في الأسعار، حيث تشير الأدلة إلى أن الصين أصبحت مشترياً حساساً للسعر في السنوات الأخيرة، حيث تستورد كميات فائضة عندما تكون التكلفة منخفضة، ولكنها تقلص الكميات الواردة وتستخدم المخزونات عندما يُعتقد أن الأسعار ارتفعت إلى مستويات مرتفعة للغاية، أو بسرعة كبيرة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ولعـل مـن غـير المسـتغرب أن تكـون واردات الصـين ضعيفـة في سبتمبر، نظراً لأن أسعار الخام العالمية كانت ترتفع خلال الفترة الـتي كان من المفترض أن يتم فيها ترتيب الشحنات الـتي تصـل في سـبتمبر. ولقـد ارتفعـت العقـود الآجلـة لخـام برنـت القيـاسي مـن أدنى مسـتوى لهـا في أربعـة أشـهر عنـد 76.76 دولاراً للبرميـل في الرابع من يونيو إلى أعلى مستوى لهـا عنـد 87.85 دولاراً للبرميـل في الخامـس مـن يوليـو، وهي الفترة الـتي كان من المفترض أن يتم فيها شراء معظم الشحنات الـتي تصـل في سـبتمبر.

ومنـذ ذلـك الحـين، اتجـه خـام برنـت إلى الضعـف، حيـث انخفض إلى أدنى مستوى له في 34 شهراً عند 68.68 دولاراً للبرميل في العاشر من سبتمبر، وبعد ذلك تعافى ليغلق عند 75.19 دولاراً للبرميـل يـوم الاثنـين.

أنـقـرهـنـا للرجـوع للأعلى

بلومبرغ: أرامكو السعودية توجه بوصلة المشاريع الكيميائية إلى آسيا

الاقتصادية

ألغت شركة أرامكو السعودية خططاً لبناء مشروع للتكرير والكيميائيات في المملكة، وتقوم بمراجعة ثلاثة مشاريع أخرى في وقت تقوم بتقييم خطط الإنفاق مع التركيز على التوسع في آسيا.

لن تمضي "أرامكو "ووحدتها "سابك" قدماً في تأسيس المنشأة المخطط لها بطاقة 400 ألف برميل يومياً في رأس الخير على ساحل الخليج السعودي، كما تم إرجاء اقتراح نقل المشروع إلى الجبيل، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر.

يُعد الإلغاء علامة على أن "أرامكو" تعيد توجيه إنفاقها على المواد الكيميائية إلى آسيا، حيث تسعى إلى سلسلة من الصفقات في الصين من شأنها أن تضمن أيضاً الطلب على المدى الطويل على الخام السعودي.
ترى أرامكو أن استخدام السلع مثل المواد البلاستيكية يفوق النمو في استهلاك البنزين والديزل وسط تحول الطاقة، مع احتمال أن يأتي معظم التوسع في المواد الكيميائية من آسيا.

تتطلع "أرامكو السعودية" إلى ضخ استثمارات جديدة بمصانع الكيماويات في الصين خلال العامين الحالي والمقبل لتحويل مزيد من النفط إلى كيماويات

وتجدر الإشارة إلى أن عدم اليقين بشأن قوة الطلب في المملكة العربية السعودية -حيث تقوم أرامكو بالفعل بتوسيع مواقع كيميائية أخرى- يُعد أيضاً عاملاً يوجه الشركة إلى إعادة النظر في الإنفاق على مشاريع بنية تحتية بمليارات الدولارات، وفقاً لأشخاص طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لأن المعلومات ليست معلنة.

وقال أشخاص مطلعون على الخطة إنه يجري فحص ثلاث منشآت كيميائية مخطط لها في الجبيل وينبع على البحر الأحمر لتحديد ما إذا كانت الشركة ستمضي قدماً في هذه الاستثمارات.

لم يجب المتحدث باسم أرامكو على اسئلة متعلقة بإلغاء المشروع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"جوجل" تعتزم شراء طاقة نووية لتوفير احتياجاتها من الكهرباء

الاقتصادية

تعتزم جوجل على شراء طاقة نووية من شركة "كايروس باور" الأمريكية الناشئة، حيث سيتم إنتاجها بواسطة مفاعلات صغيرة من الجيل الجديد تسمى "اس ام آر" (مفاعل وحدات صغيرة)، على ما أعلنت الشركة التكنولوجية الأمريكية الكبرى. وينص العقد على تشغيل أول محطة "اس ام آر" لـ"كايروس" بحلول 2030، مع زيادة الإنتاج حتى 2035، لتوفير استجابة إضافية لاحتياجات الكهرباء الهائلة لـ"ألفابت"، الشركة الأم لـ"جوجل".

ورفضت "جوجل" التطرق إلى قيمة هذا العقد.

وقد أدى ظهور الحوسبة من بعد (الحوسبة السحابية) إلى زيادة استهلاك الطاقة لدى لاعبين رئيسيين في هذا القطاع مثل "جوجل" و"مايكروسوفت" و"أمازون"، بسبب استخدام مراكز تخزين الخوادم (مراكز البيانات).

وتزايدت أهمية هذه المراكز مع تطور الذكاء الاصطناعي التوليدي (AI) الذي يتطلب كميات هائلة من البيانات وأشباه الموصلات.

ولضمان حصولها على موارد كافية من الكهرباء، تعقد الشركات البارزة في مجال الحوسبة السحابية اتفاقيات مع موردي الطاقة المتجددة، وخصوصا الطاقة النووية.

وفي نهاية سبتمبر، أعلنت "مايكروسوفت" شراكة مع مجموعة "كونستيليشن إنرجي" الأمريكية تنص على إعادة فتح مفاعل في محطة كهرباء ثري مايل آيلاند في ولاية بنسلفانيا.

وتم إغلاق المفاعل الثاني في ثري مايل آيلاند سنة 1979، وهو العام الذي شهد أخطر حادث في مجال الطاقة النووية المدنية الأميركية.

والـ"اس ام آر" مثل "كايروس إف إتش آر"، هي مفاعلات من الجيل الجديد لم يتم تشغيل أي منها بعد في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن تكلفة ابتكار النماذج الأولية مرتفعة، يُفترض أن تكون أقل تكلفة بكثير على المدى البعيد، من محطات الطاقة النووية التقليدية، لأنّه يمكن إنتاجها في سلسلة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شركة "كيبكو" الكورية لـ "الاقتصادية": اتساع المعنويات الهبوطية في سوق النفط

الاقتصادية

اتسعت المعنويات الهبوطية في سوق النفط بعد انضمام منظمة أوبك إلى مجموعة من الوكالات والمنظمات التي تتوقع ضعف نمو الطلب على الخام، بحسب ما ذكره لـ"الاقتصادية"، لي سيونج هاري مدير تنمية الأعمال في شركة "كيبكو" الكورية.

وخفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ووكالة الطاقة الدولية هذا الأسبوع توقعاتهما لنمو الطلب العالمي على النفط في 2024 مع تحمل الصين الجزء الأكبر عن التخفيضات.

يأتي ذلك في وقت، أكدت فيه شركة TP ICAP Group Plc أن السوق تبدو متوترة ومتقلبة من حيث تقييم الأساسيات وتظل أيضا رهينة الأخطار الجيوسياسية، ومن المرجح أن تظل على هذا النحو في الفترة الراهنة.

وأشار تقرير لوكالة بلاتس للمعلومات النفطية إلى استمرار مخزونات النفط الخام الأمريكية في الارتفاع خلال الأسبوع المنتهي في 11 أكتوبر، حيث استمرت عمليات التشغيل في التراجع وسط التحولات.

وتوقع لـ"الاقتصادية"، محللون نفطيون، ارتفاع الطلب على النفط في الاقتصادات المتقدمة بنحو 100 ألف برميل يوميا فقط، بقيادة الأمريكتين.

"أوبك" أشارت إلى أن الاقتصادات النامية في آسيا والشرق الأوسط ستقود النمو البالغ 1.6 مليون برميل يوميا في 2025، منها 1.5 مليون برميل يوميا، بقيادة مساهمات من الصين وآسيا الأخرى والشرق الأوسط والهند.

وفي هذا الاطار، قال هانز يورجن كيرتسل المدير العام لشركة "مي تيك" الألمانية: إن سعر خام غرب تكساس الوسيط واصل تراجعه للجلسة الثالثة على التوالي، حيث تواجه أسعار النفط الخام ضغوطًا هبوطية بعد تقرير إعلامي أشار إلى أن إسرائيل مستعدة للامتناع عن استهداف منشآت النفط الإيرانية، ما خفف المخاوف بشأن احتمال انقطاع الإمدادات.

بينما ذكر تادانوري تاناهاشي مدير مركز أبحاث الطاقة الجديدة في اليابان، أن النفط الخام تلقى ضغوطا هبوطية من منظمة أوبك، حيث أعلنت المنظمة تعديلا هبوطيا آخر للمرة الثالثة على التوالي، ولا تزال الصين تبدو كأنها تكافح وغير قادرة على إنعاش اقتصادها مرة أخرى، ومع ذلك في المعادلة يمكن إجراء مراجعة هبوطية أخرى للشهر المقبل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يعاود ارتفاعه بعد تراجعات كبيرة... واستمرار عدم اليقين بالشرق الأوسط

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية المبكرة اليوم (الأربعاء) مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن الصراع في الشرق الأوسط، بعد أن هبطت بما يصل إلى 5 دولارات هذا الأسبوع إلى أدنى مستوياتها منذ أوائل أكتوبر (تشرين الأول) بفعل مخاوف حيال الطلب.

وبحلول الساعة 00:54 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 24 سنتاً، أو 0.3 في المائة، إلى 74.49 دولار للبرميل. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 27 سنتاً، أو 0.4 في المائة، إلى 70.85 دولار للبرميل. وهبطت أسعار النفط أكثر من 4 في المائة إلى أدنى مستوياتها في نحو أسبوعين، الثلاثاء، بسبب ضعف توقعات الطلب، وبعد تقرير في صحيفة ذكر أن إسرائيل لن تضرب المواقع النووية والنفطية الإيرانية، مما هدأ القلق من تعطل الإمدادات. ومع ذلك، لا تزال المخاوف مستمرة من تصعيد الصراع بين إسرائيل و«حزب الله»، وأبدت الولايات المتحدة، الثلاثاء، اعتراضها على نطاق الضربات الجوية الإسرائيلية في بيروت خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وعلى صعيد الطلب، خفضت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ووكالة الطاقة الدولية، هذا الأسبوع، توقعاتهما لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2024. وكانت الصين مسؤولة عن الجزء الأكبر من تخفيضات التوقعات. وتترقب السوق بيانات مخزونات الخام والوقود في الولايات المتحدة المقرر صدورها اليوم (الأربعاء).

وتوقع محللون استطلعت «رويترز» آراءهم ارتفاع مخزونات الخام بنحو 1.8 مليون برميل، في الأسبوع المنتهي في 11 أكتوبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

انطلاق الاجتماع الوزاري الأول لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر الأربعاء

الشرق الأوسط

تنطلق غداً أعمال الدورة الأولى للمجلس الوزاري لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر في مدينة جدة، برئاسة وزير البيئة والمياه والزراعة السعودي، المهندس عبد الرحمن الفضلي، رئيس الدورة الحالية للمجلس.

ويأتي الاجتماع الأول تتويجاً للجهود التي قامت بها الدول الإقليمية الأعضاء في إعداد وتنفيذ متطلبات المرحلة التأسيسية للمبادرة، والتجهيز لإنشاء الأمانة العامة في الرياض، ويُنتظر أن يتخذ المجلس الوزاري قرارات مهمة للبدء في المرحلة التنفيذية للمبادرة.

وتستهدف مبادرة الشرق الأوسط زراعة 50 مليار شجرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، أي ما يعادل 5 في المائة من هدف التشجير العالمي، إضافة إلى دعم جهود المنطقة لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بمقدار 670 طناً، بما يعادل 10 في المائة من الإسهامات العالمية؛ مما يُسهم في بناء مستقبلٍ أكثر خضرةً في الشرق الأوسط، من خلال تحسين جودة الهواء، والحد من تآكل التربة، وتوفير موائل للحياة البرية، إضافة إلى امتصاص ثاني أكسيد الكربون للتخفيف من آثار تغير المناخ.

يُذكر أن المملكة أطلقت مبادرة الشرق الأوسط الأخضر في القمة الأولى لهذه المبادرة التي عقدت بمدينة الرياض في أكتوبر (تشرين الأول) 2021، كما أعلنت المملكة في القمة الثانية للمبادرة بشرم الشيخ في نوفمبر (تشرين الثاني) 2022 عن تقديم منحة مالية للمبادرة، واستضافة أمانتها العامة في مدينة الرياض، إلى جانب تحمُّل جميع تكاليفها التشغيلية خلال السنوات العشر المقبلة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاتحاد الأوروبي يناقش خيارين للحفاظ على نقل الغاز عبر أوكرانيا

الشرق الأوسط

يناقش وزراء الطاقة الأوروبيون، الثلاثاء، استمرار استيراد الغاز الطبيعي الروسي الذي لا يزال يتدفق إلى المنطقة رغم الحرب في أوكرانيا التي تدخل الآن شتاءها الثالث.

في اجتماع في لوكسمبورغ، سيناقش وزراء من 27 دولة مدى استعداد المنطقة للشتاء مع قرب انتهاء اتفاقية نقل الغاز الرئيسية بين موسكو وكييف في 31 ديسمبر (كانون الأول). وقد أجبرت الحاجة إلى الحفاظ على أمن الطاقة الكتلة على البحث عن إمدادات غاز جديدة؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة وفرض ضغوط على شبكة المنطقة، وفق «بلومبرغ».

وهناك خياران محتملان على الطاولة، لكن التوصل إلى اتفاق لا يزال بعيد المنال.

وتشير «بلومبرغ» إلى أن أوروبا يجب أن تستمر في فطام نفسها عن الوقود الأحفوري الروسي، من خلال الحد من استهلاك الغاز وتسريع تطوير مصادر الطاقة المتجددة.

ويظل خط الأنابيب الأوكراني أحد الطريقين المتبقيين لتدفقات الغاز الروسي إلى أوروبا، لكن صادرات الغاز الطبيعي المسال لا تزال تدخل الاتحاد الأوروبي بكميات كبيرة.

خياران

المحادثات التي تهدف إلى استبدال تدفقات العبور جارية، لكن يبدو أن الاتفاق بعيد المنال مع بقاء أقل من ثلاثة أشهر قبل انتهاء الفترة الحالية. وقد أعرب كل من كييف وموسكو عن استعدادهما لإيجاد حل قد يشمل أذربيجان.

وفقاً لمصادر مطلعة على الأمر، من المرجح أن يأتي القرار النهائي في اللحظة الأخيرة أو حتى في أوائل عام 2024.

وتظل سلوفاكيا، إلى جانب النمسا، مشترياً رئيسياً للغاز العابر، وتفضّل الاستمرار في استخدام هذا الطريق.

وأحد الخيارات التي تُناقش هي استبدال أذربيجان بروسيا مورداً، لكن تفاصيل كيفية عمل هذا لا تزال غير واضحة. نظراً إلى الإمدادات المحدودة فإن صادرات الغاز من أذربيجان إلى أوروبا تتطلّب شكلًا من أشكال المقايضة مع روسيا، مما يجعل مثل هذه الصفقة مثيرة للجدل سياسياً.

خيار آخر هو أن تتولى شركة النفط الحكومية الأذربيجانية «سوكار دور غازبروم»، وتبيع الغاز مباشرة إلى أوروبا، أو يمكن للشركة تنظيم عبور الغاز عبر أوكرانيا.

تشير المصادر التي تحدثت إلى «بلومبرغ»، إلى أن الحجم يجب أن يكون نحو 10 - 11 مليار متر مكعب؛ لضمان النقل السلس عبر نظام خطوط الأنابيب الواسع في أوكرانيا. فمن شأن انخفاض الأحجام أن يستلزم حقن غاز إضافي، مما يجعل العملية غير مربحة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقالـت رئيسـة المفوضيـة الأوروبيـة أورسـولا فـون ديـر لايـن، الشهر الماضي، إن «القرار في التعامل مع خط الأنابيب يعود إلى أوكرانيـا، وبالتـالي فـإن التعامـل معـه بطريقـة مناسـبة ومسـؤولة هـو مسـؤوليتها وحقهـا».

لقـد كانـت العلاقـات بـين روسـيا وأوكرانيـا بشـأن نقـل الغـاز متوتـرة منـذ انهيـار الشـيوعية، إذ أدت الخلافـات إلى خفـض الإمـدادات مرتـين في عامـي 2006 و2009. ولا تسـهّل المفوضية الأوروبية التي توسطت في الصفقات بين البلدين على مدى العقود الماضية، أي مفاوضات هذه المرة. وقالت، مـراراً وتكـراراً، إن أوروبـا يمكـن أن تتحمّـل توقـف نقـل الغـاز الـروسي عـبر أوكرانيـا دون المسـاس بأمنهـا في مجـال الطاقـة.

إن مرافق تخزين الغاز في الاتحاد الأوروبي ممتلئة، والتدفقات عـبر أوكرانيـا تشـكل حاليـاً أقـل مـن 5 في المائـة مـن إمـدادات القـارة. ولكـن بالنسـبة إلى دول، مثـل سـلوفاكيا والنمسـا، فـإن إيجـاد مسـتوردين جـدد قـد يعـني ارتفـاع الأسـعار، وهـو أمـر غـير مرغـوب فيـه سياسـياً.

تحذيرات من أزمة طاقة جديدة في بريطانيا

الشرق الأوسط

حذّرت لجنة معنية بأزمات الطاقة في المملكة المتحدة من أن البلاد «معرضة بصورة كبيرة» لأزمة طاقة أخرى، من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وذكرت «وكالة الأنباء البريطانية» (بي إيه ميديا)، أن اللجنة التي تتألّف من خبراء، بينهم ممثلون لمنظمتي «إنرجي المملكة المتحدة» و«سيتزن أدفايس»، واتحاد الصناعات البريطانية، قالت إن الأزمة التي وقعت 2021 - 2022 كشفت عدة نقاط ضعف في نظام الطاقة ببريطانيا في ثلاثة مجالات؛ وهي: الإمداد، والطلب، والدعم المستهدف للأسر الأكثر فقراً.

وكان قد تم تشكيل اللجنة مطلع هذا العام لمراجعة تداعيات أزمة الطاقة الأخيرة على الأسر والشركات البريطانية، بعدما تسبّبت الحرب الروسية في أوكرانيا في ارتفاع الأسعار.

وخلصت اللجنة إلى أن بريطانيا «غير مستعدة بصورة خطيرة» لأزمة طاقة من هذا النوع، وكانت من الدول الأكثر تضرراً في أوروبا، حيث تشغل المركز الثاني للدول الأكثر اعتماداً على الغاز، والمركز الخامس للدول الأكثر اعتماداً على الغاز من أجل توليد الكهرباء مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي.

وتوصلت اللجنة، في التقرير الذي صدر الثلاثاء، أنه من ناحية الإمداد ما زالت بريطانيا تعتمد بقوة على الغاز من أجل تدفئة المنازل وتوليد الطاقة، كما أنها في حاجة ماسة إلى مزيد من الطاقة المتجددة المنتجة محلياً وسعة تخزينية.

كما خلص التقرير إلى أن أنظمة الدعم التي كانت موجهة بصورة سيئة تعني أن الأسر الأفقر تكبّدت معاناة؛ مما أدى في النهاية إلى ارتفاع إجمالي تكلفة الأزمة بالنسبة إلى المملكة المتحدة وزيادة الدين الوطني.

وأشارت اللجنة إلى أن التداعيات كانت «كارثية» بالنسبة إلى بعض الأسر الأكثر ضعفاً؛ إذ توصلت إلى أن 9 من بين كل 10 أسر خفّضت استخدامها للطاقة.

وعلى الرغم من أن اللجنة حذّرت من أنه تم إحراز تقدم ضئيل لبناء قدرة مقاومة بريطانيا للأزمات المستقبلية، فإن الحكومة الجديدة تظهر دلالات مشجعة على التغلب على المخاوف المتعلقة بالإمدادات، من خلال الدفع نحو نمو الطاقات المتجددة وتحديث الشبكات واحتجاز الكربون وتخزينه.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عكاظ

«سيتي غروب»: 120 دولاراً ارتفاع متوقع لأسعار النفط

رفعت شركة «سيتي ريسيرش- Citi Research» التابعة لمجموعة «سيتي غروب» توقعاتها المتفائلة لأسعار النفط خلال الربعين الحالي والقادم. وأشارت إلى زيادة احتمالية حدوث نقص في الإمدادات بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وزادت الشركة توقعاتها لسعر الخام في الربع الرابع من 2024، والربع الأول من 2025 إلى 120 دولاراً للبرميل، مقارنة بالتوقع السابق الذي كان 80 دولاراً للبرميل.

ومع ذلك، حافظت Citi Research على توقعاتها الأساسية لسعر 74 دولاراً للبرميل لخام برنت في الربع الرابع من 2024، و65 دولاراً للبرميل في الربع الأول من 2025.

وأشارت الشركة إلى أنها ما زالت متمسكة بسيناريو الهبوط، الذي يتضمن زيادة إنتاج «أوبك بلس» بدءاً من شهر ديسمبر القادم، وتقلص المخاطر المتعلقة بإمدادات النفط، مع توقع بنسبة 20% أن يصل سعر البرميل في الربع الرابع من 2024 إلى 60 دولاراً، وفي الربع الأول من 2025 إلى 55 دولاراً. وكانت منظمة البلدان المصدرة للبترول خفضت (أوبك)، أمس، توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2024 لتعكس البيانات الصادرة حتى الآن هذا العام، وخفضت أيضاً التوقعات للعام القادم، وهي المرة الثالثة على التوالي التي تعدل فيها المنظمة التوقعات بالخفض.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكالة الطاقة: إمدادات النفط الوفيرة تعوض تأثير المخاطر الجيوسياسية

اقتصاد الشرق

أكدت وكالة الطاقة الدولية أن المخاطر الجيوسياسية التي تهدد إنتاج النفط في الشرق الأوسط ومناطق أخرى يتم تعويضها بوفرة الإمدادات العالمية، مما يسهم في استقرار الأسعار.

بالرغم من أن التوترات المتصاعدة بين إسرائيل وإيران تشكل تهديداً للبنية التحتية للطاقة في المنطقة، إلا أن الإنتاج الأميركي المتزايد سيؤدي إلى فائض في النفط بحلول أوائل عام 2025، بجانب اقتراب فائض الإنتاج لدى تحالف "أوبك+" من مستويات قياسية، وفقاً للتقرير الشهري للوكالة.

توقعات فائض إمدادات النفط

وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها يوم الثلاثاء إن "المخاوف المتزايدة بشأن أمن إمدادات النفط تأتي في ظل سوق عالمية متخمة على ما يبدو بإمدادات كافية، كما أشرنا منذ فترة. في الوقت الحالي، يستمر تدفق الإمدادات، ومع غياب أي تعطيل كبير، يُتوقع أن تواجه السوق فائضاً كبيراً في العام المقبل".

انخفضت العقود المستقبلية لخام برنت 3.7% لتتداول تحت حاجز 75 دولاراً للبرميل يوم الثلاثاء، عقب تقرير يفيد بأن إسرائيل قد تستهدف المنشآت العسكرية في إيران بدلاً من المنشآت النفطية أو النووية. وبهذا تكون الأسعار قد تراجعت بنحو 15% منذ بداية يوليو.

أجرت الوكالة، التي تقدم استشارات لاقتصادات كبرى وتتخذ من باريس مقراً لها، تعديلات طفيفة على توقعاتها، حيث توقعت أن يتباطأ نمو الطلب العالمي على النفط إلى 860 ألف برميل يومياً هذا العام، ويرتفع إلى مليون برميل يومياً في عام 2025. وهذا يمثل حوالي نصف معدل النمو الذي شهدته السوق في عام 2023، حيث تلاشى انتعاش ما بعد جائحة كوفيد19- وتباطأ النشاط الاقتصادي في الصين، مع تسارع التحول بعيداً عن الوقود الأحفوري.

فائض الإنتاج العالمي

وأوضحت الوكالة أن "طلب الصين على النفط ضعيف بشكل خاص"، حيث تراجع الاستهلاك بمقدار 500 ألف برميل يومياً في أغسطس مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. ورغم هذا التباطؤ في الطلب العالمي، فإن المعروض النفطي من خارج تحالف "أوبك+" من المتوقع أن يزداد بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً هذا العام والعام المقبل، بفضل نمو الإنتاج في الولايات المتحدة والبرازيل وكندا وغيانا. ونتيجة لذلك، ستشهد الأسواق العالمية فائضاً يزيد عن مليون برميل يومياً العام المقبل، مما سيسهم في تعزيز المخزونات من مستوياتها المنخفضة الحالية، حسبما جاء في التقرير. وسيكون الفائض أكبر بكثير إذا مضت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها في تنفيذ خططهم لاستعادة الإنتاج المتوقف في ديسمبر.

ومنذ أواخر عام 2022، قلص تحالف "أوبك+" الإنتاج بهدف دعم الأسعار، مما ترك بعض الدول الأعضاء بقدرة إنتاجية فائضة تزيد عن 5 ملايين برميل يومياً، بحسب وكالة الطاقة الدولية. وتُعد هذه المستويات قياسية باستثناء فترة الجائحة خلال 2020.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

دراسة سعودية: التحول إلى الطاقة المتجددة يعزز الطلب على النفط والغاز

الطاقة

ثمة تصوّر سائد بأن التحول إلى الطاقة المتجددة سيسهم في خفض الطلب على النفط والغاز والفحم، لكن هذا التصوّر لا يعكس العلاقة المعقّدة بين الطاقة النظيفة وقطاع البتروكيماويات.

فقد أشارت دراسة حديثة، حصلت وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن) على نسخة منها، إلى أن التقنيات المتجددة قد تزيد من الطلب على البتروكيماويات.

وتقدّر الدراسة أن الطلب العالمي على البوليمرات اللازمة لدعم انتشار الطاقة المتجددة في سيناريو الحياد الكربوني بحلول عام 2050 سيتراوح بين 155 و223 مليون طن متري.

ويعادل هذا زيادة في الطلب على النفط الخام بمقدار 0.80 إلى 1.13 مليون برميل يوميًا بين عامي 2025 و2050، مدفوعًا إلى حدّ كبير بالنمو الاقتصادي في الهند والصين، حيث سيتراوح الطلب على البوليمرات في البلدين بين 67 و96 مليون طن متري.

فضلًا عن ذلك، تعتمد صناعة الطاقة النظيفة بدرجة كبيرة على المنتجات البتروكيماوية لتصنيع التقنيات الأساسية، مثل الألواح الشمسية وتوربينات الرياح، وهذه التقنيات تستعمل أنواعًا مختلفة من البتروكيماويات، بما في ذلك البلاستيك والمطاط؛ ما يؤكد الترابط بين القطاعين.

التحول إلى الطاقة المتجددة وصناعة البتروكيماويات

خلصت دراسة سعودية لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) إلى أن الطلب على البتروكيماويات يتأثر إيجابيًا بنمو أنظمة الطاقة المتجددة.

ويتعين على صنّاع السياسات في البلدان المستوردة للبتروكيماويات الاستعداد لزيادة الطلب مع التحول إلى الطاقة المتجددة، في حين ينبغي على صنّاع السياسات في الدول المصدّرة إدراك إمكان توسيع القطاع، استنادًا إلى هذه الرؤى.

وقد تؤثّر عملية التحول إلى الطاقة المتجددة سلبًا في قطاع الهيدروكربونات بطريقتين:

أولًا: خفض الطلب على الوقود الأحفوري في التدفئة والتبريد، الذي يمثّل نحو نصف استهلاك الطاقة العالمي.

ثانيًا: الحدّ من اعتماد قطاع النقل على الهيدروكربونات، إذ يمثّل قرابة 60% من الاستهلاك العالمي للنفط الخام، إلّا أن التوقعات تشير إلى انخفاض هذا الطلب بنسبة 40%، مدفوعًا بتبنّي المركبات الكهربائية.

رغم أن التحول إلى الطاقة المتجددة قد يؤثر في حصة النفط والغاز بقطاع الكهرباء والتدفئة والتبريد، فإنه على الجهة الأخرى يقدّم فرصًا لنمو قطاع الهيدروكربونات من خلال زيادة الطلب على البتروكيماويات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تعزيز الطلب على البتروكيماويات

يُعزى الطلب على البتروكيماويات للحاجة إلى تصنيع مواد أساسية في تقنيات الطاقة المتجددة، على سبيل المثال، يعتمد إنتاج الألواح الشمسية على البوليمرات الرئيسة، مثل الإيثيلين والبولي يوريثان، كما يتطلب تصنيع توربينات الرياح مواد مثل الصلب المنتج من الهيدروكربونات.

كما تعتمد مكونات التوربينات على الراتنجات القائمة على البتروكيماويات ومواد التشحيم القائمة على النفط، ومن ثم، فإن اعتماد صناعة الطاقة المتجددة على المشتقات البتروكيماوية يجعل القطاع محركًا مهمًا للطلب العالمي على النفط.

وركّزت دراسة "كابسارك" على أكبر 7 دول نامية ذات حصص كبيرة من قدرات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المركبة على مدى العقد الماضي، وهي: الصين والهند والبرازيل وتركيا والمكسيك وتشيلي وتايلاند، واعتمدت على بيانات من عام 1996 إلى عام 2022، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وجاءت النتائج كما يلي:

كان هناك زيادة ملحوظة بالقدرة المركبة للطاقة المتجددة في جميع البلدان المذكورة منذ عام 2012 تقريبًا.

ارتفعت واردات البتروكيماويات عمومًا، لكنها شهدت انخفاضًا عام 2022 في أغلب البلدان، ويعزى ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتأثير الصراع بين روسيا وأوكرانيا.

اتّسم نمو قدرات الطاقة المتجددة المركبة بالثبات تقريبًا، في حين تشهد واردات البتروكيماويات تقلبات متزايدة، خاصة أن بعض البلدان، مثل الصين والمكسيك وتايلاند وتركيا، شهدت زيادة ملحوظة خلال سنوات معينة.

كما أشارت الدراسة إلى أن الزيادة بمقدار 1% في متوسط القدرة المركبة للطاقة المتجددة تؤدي إلى زيادة واردات البتروكيماويات بنسبة 0.2% بالنسبة لهذه الدول، وخلصت إلى أن تعزيز قدرات الطاقة المتجددة يؤدي باستمرار إلى زيادة واردات البتروكيماويات في جميع المجالات.

الفرص المستقبلية

وفق السيناريوهات المختلفة لوكالة الطاقة الدولية بحلول عام 2050، قد يمثل الطلب على النفط من قطاع البتروكيماويات ما بين 50-80% من إجمالي الطلب العالمي؛ مدفوعًا بالاقتصادات النامية بسبب عوامل مثل النمو السكاني والتصنيع، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على النفط -بصفته مادة خامًا لإنتاج البتروكيماويات والمواد الكيميائية- سيقود نمو الاستهلاك النهائي للطاقة بحلول عام 2040.

وتؤكد دراسة "كابسارك" وجود علاقة إيجابية بين قطاع التصنيع والطلب على البتروكيماويات المستوردة، مثل البلاستيك والمطاط.

وتشير الأبحاث السابقة إلى أن الصناعات، مثل السيارات والإلكترونيات والرعاية الصحية والمنسوجات والأغذية والتعبئة والتغليف، تدفع الطلب على البتروكيماويات المستوردة، خاصةً أنها مواد خام أساسية لمختلف هذه القطاعات.

وفي السياق نفسه، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تشكّل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أكثر من 70% من إضافات القدرة الكهربائية العالمية بحلول عام 2050.

وبحسب سيناريو الحياد الكربوني لوكالة الطاقة، يُرجَّح ارتفاع القدرات المركبة للطاقة الشمسية وتوربينات الرياح إلى قرابة 18 ألفًا و750 غيغاواط و7 آلاف و620 غيغاواط على التوالي، بحلول عام 2050، مدفوعة في المقام الأول بالصين والهند.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العلاقة بين الطاقة المتجددة والبتروكيماويات
خلصت الدراسة إلى أنه على عكس الاعتقاد السائد بأن التحول إلى الطاقة المتجددة يحدّ من الطلب على الهيدروكربونات، ثمة علاقة إيجابية بين تطور قطاع الطاقة المتجددة والطلب على البتروكيماويات مثل البلاستيك والمطاط.

وعلى وجه التحديد، فإن متطلبات تعزيز قدرات أنظمة الطاقة المتجددة في ظل سيناريو الحياد الكربوني لوكالة الطاقة الدولية قد تؤدي إلى زيادة بنسبة 6% في الطلب على المواد الخام البتروكيماوية.

فضلًا عن ذلك، فإن تطورات التصنيع محليًا وارتفاع أسعار البتروكيماويات المحلية مقارنة بالأسعار العالمية قد تؤدي إلى تفاقم هذا الطلب.

من ناحية أخرى، يجب على صنّاع السياسات في الدول المصدرة للبتروكيماويات الاستفادة من الفرص الناتجة عن هذا الطلب المتزايد على البتروكيماويات والهيدروكربونات، إذ لا توجد -حاليًا- بدائل للمواد القائمة على الهيدروكربونات في عمليات تحول الطاقة أكثر ملاءمة للبيئة وأكثر فاعلية من حيث التكلفة والكفاءة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.